الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
29 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-56890 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع) ((A/60/6 (Introduction) و A/60/6 (Sect. 1-27) و A/60/6 (Sect. 28 A-G) و A/60/6 (Sect. 29-35) و A/60/6 (Income sect. 1-3) و A/60/7 وCorr.1 و Add.1، و A/60/16 و Corr.1 و A/60/303)

المناقشة العامة

١ - **الأمين العام:** قال في تقديمه الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إنه يسره أن تُهيأ له الفرصة لمخاطبة اللجنة في ذلك الوقت الحاسم الأهمية المليء بالتحديات للأمم المتحدة. فقد كان على المنظمة الاضطلاع بعدة عمليات لحفظ السلام في السنة الماضية وحدها. وثمة سلسلة من الكوارث الطبيعية تلقي بوطأتها على النظام الإنساني الدولي والأمراض القاتلة تظل تنتشر أو تظهر أمراض جديدة. على أن القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ فتحت مجالا لمزيد من الولايات الجديدة للمنظمة. ومع ذلك فإن عمل المنظمة يحدده حاليا لا العدد الاستثنائي من الطلبات الجديدة الملقاة على عاتقها فحسب، ولكن أيضا ما يحدث من تغيير عميق في ذات طريقة عملها.

٢ - لقد تغير كامل نطاق وتركيز عمليات المنظمة. فحتى عهد قريب كان عملها الرئيسي هو تنظيم عدد متوقع من الاجتماعات والمؤتمرات المعتادة وخدمتها. أما الآن فإنها، إضافة إلى ذلك العمل المستمر، تعنى بإدارة مشروع عالمي يتعذر التنبؤ بمتضمناته فهو غير روتيني وسريع الحركة يشمل حفظ السلام وإيفاد البعثات السياسية وعمليات الإغاثة الإنسانية والتنمية. ومع ذلك لا تزال الأمم المتحدة تعمل بمقتضى القواعد القديمة حيث تحدد جداول الوظائف وتخصص الموارد المالية بواسطة لجنة في نيويورك. لقد تغير عمل المنظمة وكذلك بيئة العمل، ولم يعد ''العمل كالمعتاد'' خيارا.

٣ - وعلى اللجنة الخامسة، في ذلك السياق، دور محوري في تغيير المنظمة وفي تزويدها بالإدارة المرنة وقوى العمل الماهرة، التي يتوفر لديها الحافز، والتي هي بحاجة إليها لمواجهة التحديات الحالية. كذلك تتسم العلاقة بين اللجنة الخامسة والأمانة بأهمية حاسمة. فإذا تفهم كلا الجانبين دوره واستمع كل منهما إلى شواغل الآخر، وعملا معا بطريقة بنَّاءة، فستضطلع الأمانة بمزيد من الفعالية بالولايات التي عهدت بها إليها الدول الأعضاء، وسيجني كل من يحتاج إليها في العالم الثمار.

٤ - ولا غنى في ذلك الصدد عن إصلاح الإدارة. فهناك حاجة إلى تحسين متواصل للخدمات وإلى التعلم من التجربة وتصحيح الأخطاء، نظرا لأن الإدارة الرشيدة هي في مصلحة كل فرد. والهدف من إصلاح نظام الإدارة هو تزويد الأمين العام والأمانة بأدوات وموارد الإدارة اللازمة للاضطلاع بالعمليات العالمية المعقدة ولضمان اعتبارهما مسؤولين عن النتائج والأداء من خلال رقابة دقيقة وفعالة. وإذا عملت جميع الأطراف المعنية معا فيمكن تحقيق ذلك الهدف الذي لا مندوحة عنه.

٥ - إن الجمعية العامة تطلب إلى الأمانة، على مر السنين، إنتاج عدد مذهل من التقارير والالتزام بعدد يبدو ألا حد له من المتطلبات الإدارية المفصلة بشكل غير عادي. بيد أن ذلك النهج لا يؤدي إلى زيادة المساءلة. وبدلا من ذلك تصبح الدول الأعضاء ذاتها غائصة في مناقشات تفصيلية تترك في نهاية المطاف الكثير من الأسئلة الاستراتيجية الأعم دون إجابة. وعلى ذلك يجب اتخاذ خطوات للاتفاق على تقسيم ملائم للعمل، حيث تحدد الدول الأعضاء التوجه الاستراتيجي وتقوم الأمانة بالإدارة. بيد أن الإدارة بحاجة إلى

دعم إمكاناتها. وهذا لا يعني أنها داخلة في مناقشة أو مسابقة يكون فيها كل ما يكسبه الأمين العام هو خسارة للجنة الخامسة أو العكس. فما يحتاج إليه الأمر هو منح سلطة مقرونة بالمساءلة.

٦ - فلا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. ولكن تنفيذ نتائج القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ من شأنه أن يوفر فرصة لإجراء تغييرات برنامجية وإدارية مهمة في عمل المنظمة. وقد أطلعت الدول الأعضاء بالفعل على خطة العمل التي أعدت لذلك الغرض. وفي الأيام المقبلة، سيعين مستشار أول لمسائل الإدارة. وسيكون شخصا ثبتت شهرته في المجال، يقدم المشورة للأمين العام بشأن جميع جوانب عملية الإصلاح، ويساعد على ضمان مسايرة عمل المنظمة لأحسن الممارسات الدولية.

٧ - وهناك عدد من البنود في خطة العمل يجب معالجته قبل نهاية ٢٠٠٥. فعلى سبيل المثال، دعت الدول الأعضاء إلى أن تكون لجنة بناء السلام مهيأة للعمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ومعها مكتب الدعم وصندوق بناء السلام المرتبطين بها. وأضاف أنه يقوم بالتالي باتخاذ الخطوات لإقامة مكون مبدئي للمكتب حتى يتسنى له بدء عمله مباشرة عقب إنشاء اللجنة. وستقدم المتضمنات المالية لتلك الأنشطة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر. وقال إنه سيقدم أيضا، في ذلك الوقت، متطلبات أولية بشأن متطلبات الميزانية لمجلس جديد لحقوق الإنسان. ونظرا لأن الدول الأعضاء لم تتخذ بعد قرارا نهائيا بشأن نطاق عمل المجلس، فستكون تلك المتطلبات مبدئية. وسيقدم، إضافة إلى ذلك، متطلبات مالية لمضاعفة موارد الميزانية العادية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان على مدى السنوات الخمس القادمة، وذلك ما اتفقت الدول الأعضاء على أنه خطوة بالغة الأهمية كان يجب اتخاذها منذ زمن طويل لدعم عمل المنظمة في ميدان حقوق الإنسان.

٨ - واستطرد قائلا إنه طُلب إليه أيضا أن يقدم مقترحات مفصلة لدعم الرقابة. وعلى ذلك، ستعزز قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على مرحلتين: الأولى، توفير موارد إضافية لعمليات مراجعة الحسابات والتحقيق، والثانية، إجراء تقييم خارجي مستقل يصدر التكليف به بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وتعد الأمانة أيضا مقترحات بشأن إنشاء لجنة استشارية مستقلة للرقابة، ستعرض على الجمعية العامة قبل نهاية السنة. ويمثل مكتب الأخلاقيات الجديد جزءا مهما آخر من الصورة. وستصدر النشرة الخاصة بذلك المكتب في الأيام المقبلة وستتلقى اللجنة الخامسة التقديرات المالية اللازمة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر.

٩ - ومضى قائلا إنه خلال الربع الأول من ٢٠٠٦، سيقدم توصيات ترمي إلى ضمان استجابة سياسات الأمانة ونظمها ولوائحها فيما يتعلق بالميزانية والموارد المالية والبشرية لاحتياجات المنظمة الراهنة وتسمح لها بإدارة عملها بشكل فعال. وسيقدم أيضا إلى الجمعية العامة، في ذلك الوقت، تحليلا وتوصيات ترمي إلى تيسير إعادة النظر في جميع الولايات التي ترجع إلى أكثر من خمس سنوات. فتلك العملية تعد فرصة ذهبية لإلغاء الأنشطة التي لم تعد ملائمة ولتحديث كامل برنامج عمل المنظمة وإعادة تحديد أولوياته. وسيقدم أيضا بديل لهيكل الوظائف القديم بهدف تحديد هيكل جديد للوظائف يعكس الأولويات الجديدة للجمعية العامة ويتيح للأمانة الوفاء بمتطلبات القرن الحادي والعشرين.

١٠ - وقبل إعداد التقديرات المنقحة التي ستنشأ من تنفيذ نتائج القمة، تضمنت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ زيادة طفيفة جدا، من حيث القيمة الحقيقية (أقل من ٠,١ في المائة) مقارنة بميزانية فترة السنتين الحالية. إذ روعي إلى حد بعيد تمويل النمو في مجالات الأولوية، عن طريق إعادة تخصيص للموارد. وتظل الميزانية تتميز باتجاه نحو

تعزيز الاستثمارات في تنمية كفاءات العاملين وتكنولوجيا المعلومات، وتحافظ على القدرة على معالجة المهام السياسية الخاصة. وعلاوة على ذلك، تم إيقاف ما يزيد على ٣ ٠٠٠ من نواتج أنشطة تقادمت أو غير فعالة أو هامشية الفائدة.

١١ - وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة، حسبما أكد عليه طوال أعمال القمة، طموح جدا، ولكنه يمكن إنجازه. ويجب، في تنفيذ ذلك البرنامج، أن يطرح جانبا الترتيب الزائف للقضايا الذي تعد أنشطة الإدارة، وفقا له، ثانوية بالنسبة للمهام الرئيسية للمنظمة، وينبذ مع الرأي القائل بأن عمل اللجنة الخامسة نوع من نشاط يكتنفه الغموض لا يدركه سوى الاخصائيين، فللإدارة أهميتها. وعلى أعضاء اللجنة، في ذلك الشأن، دور مزدوج: أولا، أن يولوا اللجنة اهتماما جادا، وثانيا، ضمان أن تفعل عواصمهم بالمثل.

١٢ - وقد أدت الجهود المتواصلة على مدى العقد الماضي إلى إدخال طائفة واسعة من الإصلاحات الهيكلية والتقنية والإدارية في الأمم المتحدة. وقد أعطت الجمعية العامة دعما كبيرا لتلك التغييرات، التي رأى أنها جعلت اللجنة الخامسة أكثر أهمية استراتيجية والمنظمة أكثر فعالية في أداء المهمة المنتظرة منها. بيد أن تلك المجموعة الواسعة من الإصلاحات لم تمض قدما هي ذاتها بالقدر الكافي. ويجب، لصالح المنظمة، وعلى الأخص لصالح الشعوب التي تخدمها، أن تستمر عملية إصلاح الإدارة التي لا غنى عنها. فقد حان وقت العمل.

١٣ - **السيد ساها** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالنيابة): قال بداية، في تقديمه تقارير اللجنة ذات الصلة (A/60/7 و Corr.1 و Add.1)، إن اللجنة الاستشارية توصي بقبول تقديرات الأمين العام للميزانية. فالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تمثل نموا محدودا مقارنة بميزانية فترة السنتين الحالية. ذلك أن من الأمور المتزايدة الأهمية، في أوقات صرامة قيود الميزانية، التركيز على كيفية التصرف في الموارد؛ وذلك صحيح بوجه خاص مع تحول المنظمة إلى ميزنة تستند إلى النتائج، مما يفترض تحول التركيز من جانب الدول الأعضاء على تحليل المدخلات إلى استعراض للنتائج والإنجازات المتوقعة. وبالتالي فإن اللجنة الاستشارية، رغم أنها أوصت ببعض تخفيضات معينة في أقسام الميزانية المختلفة، ركزت على إعداد توصيات بشأن عدد من مشاكل الإدارة التي تواجه المنظمة. ويمكن الاطلاع على مناقشة تفصيلية لتلك المشاكل في الفصل الأول من التقرير.

١٤ - ونظرا لأن اللجنة الاستشارية تعلق أهمية كبيرة على توخي أكفأ استخدام للموارد، ولأن تكاليف الموظفين تمثل النصيب الأكبر بكثير من الميزانية البرنامجية المقترحة، فإنها كرست اهتماما كبيرا لمسائل الموظفين، وحاولت صوغ توصيات محددة جدا لا يشوبها أي لبس بشأن تلك المسائل. واللجنة على ثقة بأنه رغم أي تعديلات تجرى أثناء مداولات الجمعية العامة، سيكفل جوهر تلك التوصيات زخما لتغيير إيجابي.

١٥ - وأضاف قائلا إنه يجب إقامة توازن ملائم بين سلطة تقرير السياسات التي تتمتع بها الهيئات التشريعية ومساءلة الأمين العام عن تنفيذ تلك السياسات. فإذا كان للمنظمة أن تستجيب للتحديات الجديدة التي تواجهها، فسيحتاج جدول وظائف الأمانة إلى أن يدار بإبداعية أكبر بكثير. فالإدارات لا ''تمتلك'' وظائف معينة في مراتب معينة، ويجب أن ينظر إلى تخصيص الوظائف باعتباره عملية دينامية لا استاتيكية. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تتخذ الجمعية العامة خطوات لتعزيز دور الأمين العام في إدارة مسألة توفير العاملين للمنظمة.

١٦ - وقد أعدت اللجنة عددا من المقترحات بشأن المساءلة ينبغي اعتبارها أولية وغير حصرية. أولا، أنه في ظل

عدم وجود نظام جزاءات للقصور في الأداء، لن يكون للمبادرات المدخلة لتعزيز المساءلة تأثير فعلي. فلم يعد يجوز في الأمم المتحدة التسامح في التقصير. فحتى في الحالات التي لا يؤدي فيها التقصير إلى الفصل، تسقط أحقية الاستمرار في العمل في درجة معينة. وينبغي أن تكون هناك مجموعة كاملة من تدابير معينة للثني عن القصور في الأداء بشكل مرض، وكذلك مجموعة من حوافز للأداء الممتاز. ولدى المنظمة، من خلال التطبيق السليم لنظام تقييم الأداء، الأدوات اللازمة لقياس الأداء بالنظر إلى معايير وأهداف معينة. وقد حان الوقت للانتقال من التطبيق النظري إلى التطبيق العملي لمبادئ الميزنة المرتكزة على النتائج والإدارة المرتكزة حقا على الأداء. ومن الناحية الأخرى، يجب أيضا أن يعطى المديرون، الذين يسألون حقا عن أدائهم، السلطة اللازمة للإدارة بطريقة فعالة.

١٧ - وقد سمعت اللجنة الاستشارية الكثير من الشكاوى بشأن نظام اختيار الموظفين. ففي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ استغرق ملء الشواغر فترة قدرت بـ ٤١٠ أيام في المتوسط، وهو أمر غير مقبول. واللجنة توصي بفرض اشتراط بشغل جميع الوظائف التي تخلو نتيجة لحالات تقاعد مخطط لها في غضون ٣٠ يوما، وتتوقع إحراز تقدم أكثر سرعة نحو الهدف المعتمد والمحدد بـ ١٢٠ يوما للوظائف الشاغرة الأخرى والوظائف الجديدة.

١٨ - ويتزايد قلق اللجنة الاستشارية إزاء التباين بين المنظمات الداخلة في النظام المشترك فيما يتعلق بمعاملة مستحقات الموظفين المعينين دوليا للعمل في بعثات لا تسمح باصطحاب الأسر، وإزاء آثار تلك التباينات على معنويات الموظفين والتنافس على الموظفين بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في الميدان. فالنظام الموحد للمرتبات والبدلات والاستحقاقات الذي تطبقه الأمم المتحدة يقصد به، بصفة خاصة، منع التنافس على الموظفين وتيسير تبادلهم، وتحقيق وفورات الحجم وتنمية إحساس بالعدالة بين الموظفين العاملين لمنظمات مختلفة داخلة في نفس النظام. وينبغي، من ثم، أن تولي الجمعية العامة الاهتمام الواجب للمحافظة على النظام المشترك نصا وروحا عندما تنظر في التقرير الشامل عن ظروف الخدمة الميدانية.

١٩ - وفي ضوء الزيادة المستمرة في الموارد المتاحة من خارج الميزانية، يجب إيلاء اهتمام لضمان خضوع النفقات الخارجة عن الميزانية لقدر أكبر من التدقيق والمراقبة. ولذلك أكدت اللجنة الاستشارية مجددا ما سبق أن أعلنته من أن المعلومات عن الموارد المدرجة في الميزانيات البرنامجية المقترحة ينبغي تنظيم عرضها بحيث تسمح بإجراء فحص للمقترحات المتعلقة بالتكاليف الإدارية و/أو تكاليف الدعم للأنشطة المعنية. ولذلك ينبغي تعديل أسلوب عرض الموارد الخارجة عن الميزانية لتعزيز اتساقها مع مبادئ الميزنة المرتكزة على النتائج. وينبغي، علاوة على ذلك، أن يتخذ الأمين العام قرارا بألا يؤدي تلقي واستخدام تمويل من القطاع الخاص بأي حال إلى تغيير للأولويات التي حددتها الدول الأعضاء، وبالالتزام بنظم ولوائح الأمم المتحدة المالية والخاصة بالموظفين وبتحديد المستندات والمعايير بحيث تلبي متطلبات المساءلة، وبرد أي تكاليف دعم إضافية تستتبعها إدارة الصناديق، على أساس متفق عليه.

٢٠ - واستطرد قائلا إن توصيات اللجنة الاستشارية بشأن أقسام الميزانية المختلفة واردة في الفصل الثاني من تقريرها. ففيما يتعلق بإدارة العدالة، أصدرت اللجنة الاستشارية تقريرا منفصلا (A/60/7/Add.1) ريثما يقدم تقرير فريق إعادة التصميم، ويتضمن تقرير اللجنة عددا من التوصيات بشأن إنشاء ذلك الفريق وبشأن المحكمة الإدارية والمسائل ذات الصلة.

٢١ - واختتم قائلا إن اللجنة الاستشارية سلطت الضوء على عدد من جوانب القصور في إدارة الأمم المتحدة وتنظيمها الإداري يجب أن تعالج على سبيل الأولوية. فمن الضروري، إزاء التأكيد المتزايد على النتائج وعلى طلب الدول الأعضاء الخاص بالمساءلة، توفير مبادئ توجيهية وأهداف معينة لتحقيق مزيد من الإنتاجية والكفاءة.

٢٢ - **السيد يو داي - جونغ** (نائب رئيس لجنة البرنامج والتنسيق): قال، في تقديمه تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/60/16 و Corr.1) إن اللجنة تناولت في دورتها الخامسة والأربعين خمس مسائل، هي استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، ومسائل البرنامج، ومسائل التنسيق، وتقارير وحدة التفتيش المشتركة، وتحسين أساليب وإجراءات عمل اللجنة في إطار ولايتها.

٢٣ - وقد أكدت اللجنة، لدى نظرها في مسائل البرنامج، أن تحديد الأولويات في إطار المنظمة عملية حكومية دولية وأن الأولويات تمثل أهداف المنظمة الأطول أجلا. وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية لفترة السنتين والأولويات المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، نظرت اللجنة في الخطة البرنامجية المجمعة والمنقحة المقترحة للبرنامج ٢٧، السلامة والأمن، وأوصت بأن تعتمد الجمعية العامة الجزء السردي المتعلق بالبرنامج.

٢٤ - وأضاف أن الفقرات ١٠٦-١٢٢ من التقرير تشمل عددا من التوصيات المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، والذي بحث في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وأوصت اللجنة بصفة خاصة بأن يأخذ الأمين العام بشكل كامل في الحسبان جميع الولايات التشريعية عند إعداد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولاحظت اللجنة أيضا أن السرود البرنامجية للبرامج الفرعية الواردة في ملزمات الميزانية تطابق إلى حد بعيد الخطة البرنامجية لفترة السنتين.

٢٥ - وترد توصيات اللجنة بشأن التقييم في الفقرات ١٣٥-١٣٩ و ١٥١-١٥٨ و ١٦٥ و ١٧٥-١٧٨ من التقرير. وترد التوصيات الخاصة بمسائل التنسيق في الفقرات ٢٠١-٢١٢، وتلك المتعلقة بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) في الفقرات ٢٢٧-٢٣٧. وتورد الفقرة ٢٤٨ (أ) إلى (هـ) توصيات اللجنة بشأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة.

٢٦ - وأخيرا فإن اللجنة قامت، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩، بعقد عدد من الجلسات ومن المشاورات غير الرسمية بخصوص موضوع تحسين أساليب وإجراءات عملها في إطار ولايتها. بيد أنها لم تستطع، بسبب اختلاف الآراء ونقص المرونة، الخلوص إلى أي استنتاجات أو إعداد أي توصيات.

٢٧ - **السيد نيل** (جامايكا): متحدثا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، أكد مجددا التزامه بأهداف الأمم المتحدة ومطامحها. وقال إنه بينما أثارت انتقادات حديثة لإدارة المنظمة وحملة منظمة لوسائل الإعلام تساؤلات بشأن أدائها ومصداقيتها، ينبغي التذكير بأن برنامج النفط مقابل الغذاء، بوجه خاص، كان عملية خاصة أطلقها مجلس الأمن و لم تخضع، بوصفها ذلك، لإجراءات الاستعراض العادية التي تقوم بها الجمعية العامة. وعلى ذلك فإن نتائج التحقيق الواردة بالتقرير لا ينبغي أن تفسر على أنها نقد لأداء العاملين بالمنظمة في مجموعهم، ولا ينبغي أن تستخدم كأساس لتحديد الأولويات.

٢٨ - وأضاف قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تسلط الضوء على دور الجمعية العامة وهيئاتها الحكومية وهيئات الخبراء ذات الصلة في التخطيط والبرمجة والرصد والتقييم،

وأكد من جديد دور الجمعية العامة في تحليل واعتماد الوظائف والموارد المالية وفي تخصيص وإعادة تخصيص الموارد لجميع أقسام الميزانية البرنامجية بهدف ضمان التنفيذ الكامل والفعال لجميع السياسات والبرامج والأنشطة التي منحت ولايات بشأنها.

٢٩ - وأعرب عن ترحيبه بعرض الميزانية البرنامجية المقترحة بشكل يركز على النتائج، ولكنه أكد على أن الميزنة المرتكزة على النتائج إنما هي أداة للإدارة وليست غاية في ذاتها. وأضاف أن العرض ينبغي زيادة تحسينه، وذلك مثلا ببيان الروابط بين المدخلات والنواتج على نحو أفضل. ومن الضروري، أثناء عملية الميزنة، الالتزام بالولايات التشريعية وبأحكام الميثاق مع وضع الطابع الدولي للمنظمة في الاعتبار.

٣٠ - وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تبلغ نحو ٣,٦ مليار دولار قبل إعادة حساب التكلفة، وذلك يمثل زيادة تقل عن ٠,١ في المائة من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بميزانية فترة السنتين الحالية. وينبغي أن تكون الموارد التي توافق عليها الجمعية العامة كافية لضمان التنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة التي عهد إلى المنظمة بتنفيذها، ولا يمكن أن يكون هناك مجال لقرارات تعسفية بتخفيض مستوى الموارد أو فرض حد أعلى مصطنع لها. فالجمعية في مجملها لم توافق على مبدأ النمو الإسمي الصفري، وينبغي من ثم أن يقدم الأمين العام مقترحات تراعي ما عهدت إلى الأمانة بتنفيذه. وفي ذلك الصدد، يراود مجموعة الـ ٧٧ والصين قلق من أن الموارد الخارجة عن الميزانية ستغطي أكثر من ٦٠ في المائة من متطلبات المنظمة وأن أكثر من ٨٠ في المائة من الميزانية العادية مخصص لنفقات الموظفين والنفقات الإدارية لا لتنفيذ الولايات المقررة. وستحتاج الجمعية العامة إلى ممارسة مزيد من الرقابة من أجل ضمان أن تنفذ بطريقة متوازنة جميع البرامج والمهام التي أصدرت تكليفا بها، بغض النظر عن مصادر تمويلها. ويجب النظر بعناية في التوصيات الداعية إلى استبعاد بعض البرامج على أساس عدم قدرتها على اجتذاب موارد خارجة عن الميزانية.

٣١ - واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء حددت، على مدى العقد الماضي، عددا من أولويات التنمية للمنظمة، بما في ذلك البرامج والمبادرات الرامية إلى التعاون الدولي في مجالات القضاء على الجوع والفقر والتجارة والتنمية والقضايا الاجتماعية والصحية. وتتوقع مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تنعكس الولايات التي انبثقت من تلك الأولويات في الميزانية بدرجة كافية.

٣٢ - وعملا بالمادة ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، اقترح الأمين العام إيقاف العمل فيما يتعلق بـ ٣ ٠١٩ ناتجا. بيد أن معظم تلك النواتج تندرج في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعلق عليها البلدان النامية أهمية خاصة. وينبغي أن يظل برنامج الأمم المتحدة انعكاسا للشواغل والأولويات المحددة في شتى الولايات التشريعية، ولا ينبغي وقف أي نواتج إلا بعد تحليل دقيق وغير انتقائي لكيفية إسهامها في بلوغ أهداف المنظمة. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتوقع أن تتلقى تقريرا كاملا عن تحسين تطبيق المادة ٥-٦ والبند ١٠٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج.

٣٣ - وقد ظل مستوى حساب التنمية كما كان عليه منذ إنشائه في ١٩٩٨. ويجب من ثم أن تبحث اللجنة الخامسة جميع الفرص لتحقيق وفورات في تنفيذ البرامج المختلفة، وينبغي أن تدعو الأمانة إلى اقتراح طرائق تجديدية لتزويد الحساب بالتمويل الكافي؛ وبينما رحب بالمبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دعا إلى مزيد من التركيز

على مقار العمل في البلدان النامية واللجان الإقليمية. وقال إنه في ضوء جهود الإصلاح الجارية وما يقابلها من متطلبات من أجل تنفيذ البرنامج بكفاءة وفعالية وتعزيز بناء القدرات، لا تعتقد مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن مبلغ الـ ٢٥ مليون دولار المخصص للتدريب مبلغ كاف. وفضلا عن ذلك، فإنه لكي تجني المنظمة أكبر فائدة من تلك الموارد، ينبغي أن توزع توزيعا عادلا بين مختلف البرامج ومقار العمل.

٣٤ - وتعرب مجموعة الـ ٧٧ والصين عن قلقها إزاء نزوع الأمانة على إيلاء الأولوية في المعاملة لعمل مجلس الأمن، وترى أنه ينبغي ترشيد عمل آليات دعم المجلس. وأضاف أن التخفيضات في مخصصات خدمات المؤتمرات كان له تأثير غير متناسب على عمل اللجنة الرئيسية للجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية والمجموعات الإقليمية. ولم يكن للتدارك الجزئي لآثار التخفيضات التأثير المنشود، وينبغي النظر جديا في إعادة جميع الخدمات إلى مستواها.

٣٥ - وبالنظر إلى أهمية ضمان العدالة بين مكاتب ومقار عمل الأمم المتحدة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة، ترحب المجموعة بجهود الأمين العام لتحسين الترتيبات المالية لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ولما كانت اللجان الإقليمية هي همزة الوصل الرئيسية بين الأمم المتحدة وشعوب العالم، فإن على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية جماعية عن تزويدها بالموارد الكافية لتنفيذ الولايات الرئيسية للمنظمة. وتتوقع المجموعة أن أي متطلبات إضافية للميزانية تنشأ نتيجة لما خلص إليه مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ ستعرض كتقديرات منقحة مدعومة بمقترحات مفصلة مدروسة بعناية وتقدم وفقا للإجراءات المقررة.

٣٦ - ومضى قائلا إن المجموعة ترحب بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق، لكنها قلقة بسبب عدم تقديم جميع أقسام الميزانية إلى اللجنة للنظر فيها. وتود المجموعة أن تؤكد مجددا على دور وولاية لجنة البرنامج والتنسيق وفقا للنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج، وكذلك قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة. وأضاف أن المجموعة قلقة أيضا لأن الأجزاء الاستهلالية لأقسام الميزانية لم تشتمل جميعها على معلومات بشأن الولايات المعدلة أو الجديدة وأن سرود بعض الأقسام والبرامج الفرعية ليست مطابقة للخطة البرنامجية لفترة السنتين حسبما هو منصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨. وينبغي، في ذلك الصدد، أن تلتزم الأمانة تماما بالمادة ٤-٥ والبند ٤-١٠٤ من اللائحة والنظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج.

٣٧ - واستطرد قائلا إن المجموعة، بينما تعترف بأن الميزانية البرنامجية المقترحة المعروضة على اللجنة هي أول ميزانية تقدم وفقا للدورة التجريبية للتخطيط والميزانية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، تشعر بالقلق إزاء جوانب القصور البينة للتجربة، وستوليها اهتماما كاملا عندما تستعرض الجمعية العامة التجربة في دورتها الثانية والستين. كذلك تشعر المجموعة بالقلق إزاء تفسير الأمانة لقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، والذي يلحق ضررا بكامل التجربة. ويجب أن تعمل الأمانة بطريقة متجردة وأن تراعي الطبيعة الحكومية الدولية لعمليات التخطيط والميزانية. وقد لاحظت المجموعة الأطر الزمنية التي حددها الأمين العام لإصلاح الإدارة وستقدم مقترحاتها ذات الصلة في الوقت المناسب.

٣٨ - وأضاف أن تقرير اللجنة الاستشارية (A/60/7 و Corr.1 و Add.1) يتضمن عددا من الملاحظات، التي تتجاوز بشكل واضح حدود ولايتها، وتعكس مواقف وطنية سبق أن رفضتها الجمعية العامة، ولذلك تود المجموعة أن تذكِّر بالمواد ١٥٥-١٥٧ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي توضح أن أعضاء اللجنة الاستشارية يعملون كخبراء مستقلين، لا كممثلين لحكوماتهم.

٣٩ - وفضلا عن ذلك فإنه ليس من الملائم لأي عضو في اللجنة الاستشارية أن يشارك في مفاوضات الهيئات الحكومية الدولية. فاللجنة هي هيئة خبراء فنيين مستقلين وغير منحازين مكلفة بتقديم المشورة للجمعية العامة بشأن مسائل الإدارة والميزانية. وقد حان الوقت للنظر في إصلاح اللجنة الاستشارية في توافق مع عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، وأضاف أن المجموعة ستقدم مقترحات تهدف إلى تعزيز فعالية اللجنة وضمان استقلالها. والمجموعة ملتزمة بأن تقدم للمنظمة قرارا بشأن الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يوفر موارد كافية للأمم المتحدة، تخلو من أي شروط لدعم إطار السياسة الذي حددته الهيئات الحكومية الدولية للمنظمة.

٤٠ - **السير جونز باري** (المملكة المتحدة)، متحدثا باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين الجاري انضمامهما إليه، بلغاريا، ورومانيا، والبلدين المرشحين للانضمام، كرواتيا وتركيا، والبلدان المنضوية في عملية تحقيق الاستقرار والترابط، البوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وإضافة إلى ذلك، أيسلندا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، قال إن المفاوضات بشأن الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة تكون دائما معقدة وكثيرة المتطلبات ولكنها أيضا تكون دائما حاسمة الأهمية لتحديد قدرتها على الوفاء بالمهام المعهود إليها بها من جانب دولها الأعضاء.

٤١ - وبإدخال المتضمنات المالية للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، تقارب مقترحات الميزانية العادية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ٤ بلايين دولار بزيادة تبلغ نحو ١,٤ بليون دولار أو ما يزيد بشكل واضح عن ٥٠ في المائة على مدى دورتين للميزانية، في حيد هام عن مستويات الميزانية السابقة الأكثر استقرارا. وذلك يفرض ضغطا شديدا على الكثير من الدول الأعضاء. ولذلك فإن من المهم للغاية أن تستجيب الأمانة باتباع نهج برمجة يركز على أهم الأولويات عندما تظهر متطلبات جديدة، وأن تضطلع بعمليات تقييم دقيق وشامل لمدى ملائمة الاستمرار في الأنشطة المختلفة وتتخذ القرارات اللازمة.

٤٢ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي، بينما يعترف بأن الميزانية يجب أن توفر للمنظمة تمويلا كافيا للاضطلاع بما عهد إليها بتنفيذه، يعتقد أنه يجب تحديد بعض الوفورات الممكن إجراؤها في مقترحات الميزانية. وينبغي، بوجه خاص، معاودة النظر في جميع الولايات على أساس منتظم من أجل التأكد من أن مبررات القرارات الأصلية التي صدرت بها لا تزال قائمة وأن المنظمة تولي اهتماما للمشاكل الأكثر أهمية.

٤٣ - وينبغي نشر روح القيادة التي يبديها الأمين العام على نطاق أوسع وأعمق إلى المديرين الآخرين. والاتحاد الأوروبي على ثقة بأن الأمين العام سيجعل هذه المهمة واحدة من أعلى أولوياته أثناء الفترة الباقية من ولايته. وسيدعم الاتحاد الأوروبي ذلك الجهد بالسعي إلى تعزيز سلطات الأمين العام وإدارته فيما يتعلق بصنع القرار وتخصيص الموارد بينما يعزز مساءلتهم أمام الجمعية العامة بشأن كيفية ممارسة تلك السلطات.

٤٤ - وسينظر الاتحاد الأوروبي في طلبات الوظائف الواردة في مقترحات الميزانية في سياق الطاقة الإجمالية للإدارات المعنية، وسيسعى إلى تبين ما إذا كانت الأهداف المحددة لها تسهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجملها. وبمزيد من التحديد سيلتمس تأكيدات بأن جميع الجهود الرامية إلى مواجهة الاحتياجات الجديدة عن طريق إعادة التوزيع أو إعادة الهيكلة قد استنفدت. ونظرا لأن تكاليف الموظفين تمثل ذلك الجزء الضخم من نفقات المنظمة، فلا يمكن أن تكون هناك مغالاة في القول بأهمية اتباع نهج دينامي لتخصيص الوظائف. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يشعر من

ثم بخيبة أمل لأن التدابير التي أدخلت لتشجيع مثل ذلك النهج أسفرت فقط عن نتائج هزيلة، وأنه لم يقتنع بعد بأن الأمانة عنيت بالموضوع بالقدر الكافي. وقال إن من المهم أيضا تزويد الموظفين بأفضل الأدوات التي ينفذون بها عملهم. ولذلك يتوقع الاتحاد الأوروبي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال ستوفر مزيدا من المرونة لممارسات التوظيف.

٤٥ - واستطرد قائلا إنه على الرغم من أن تقرير اللجنة الاستشارية يمثل نقطة بداية جيدة لمناقشات اللجنة، فإن الاتحاد الأوروبي كان ليرحب بتضمينه أرقاما محددة بشأن الوفورات الممكنة. ومع ذلك فإنه يرحب باقتراح تعزيز البرامج الواردة في أقسام الميزانية الخاصة بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، ويتطلع إلى تلقي المزيد من الاقتراحات التي تعكس التعهد الذي قطع في القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ لتعزيز قدرات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ويجب أن تكون تلك الزيادات مرهونة بمقترحات مبررة تماما ومعروضة بشكل جيد، ويجب أن تدار الأموال إدارة جيدة. ومن المهم أيضا تنفيذ التوصيات السابقة بشأن الإدارة والرقابة.

٤٦ - ومضى قائلا إن الدول الأعضاء تتحمل أيضا بعض المسؤولية عن ضمان الاستخدام الكفء لموارد الميزانية. وثمة مثال بارز توفره خدمات المؤتمرات، التي تمثل ١٥ في المائة من ميزانية المنظمة. فكثيرا جدا ما لا تستخدم الدول الأعضاء تلك الخدمات استخداما كافيا، حيث تبدأ اجتماعاتها متأخرة أو تطلب عقد جلسات إضافية بسبب سوء تنظيم من جانبها هي. ولذلك يحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء الأخرى على المساعدة في ترشيد برنامج الجلسات واستخدام تلك الموارد القيمة بمزيد من الكفاءة.

٤٧ - **السيد داوث** (أستراليا): قال، متحدثا باسم أستراليا وكندا ونيوزيلندا، إنه سيكون لدى الجمعية العامة، في دورتها الستين، الفرصة لتنفيذ التغييرات اللازمة لضمان أن تصبح الأمم المتحدة قوة أكثر فعالية للتنمية ولحماية حقوق الإنسان وللعمل الإنساني ومنع الصراعات وإعادة الأوضاع السوية بعد الصراعات. وسيكون لعمل اللجنة فيما يتعلق بمتضمنات تلك العملية من حيث الموارد والإدارة أهمية محورية.

٤٨ - وأضاف أن الأمين العام قد شرع بالفعل في برنامج هام آخر لتحسين الإدارة داخل الأمانة. وتقتضي مسؤولية الدول الأعضاء عن إدارة الأمم المتحدة أن تمضي قدما بتلك التحسينات في أطار أربعة مواضيع واسعة النطاق. فتعزيز ثقة الجمهور هي الأولوية الأولى. فمواطنو الدول الأعضاء بحاجة إلى أن يعرفوا أن الموارد التي يقدمونها تنفق بشكل سليم وأمين - وللتدابير التي تخطط لتعزيز الجانب الأخلاقي ومنع صراعات المصالح واقتضاء السلوك الشريف أهمية جوهرية، ولكن ينبغي دعمها برقابة معززة وقادرة ومستقلة. وأعرب عن تطلعه إلى تلقي مقترحات الأمين العام في ذلك الصدد وأضاف أنه يتوقع لا أقل من أن تنفذ الأمم المتحدة تنفيذا صارما سياستها بعدم التسامح مطلقا تجاه الاستغلال الجنسي والاغتصاب.

٤٩ - واستطرد قائلا إن الموضوع الرئيسي الثاني هو موضوع الشفافية والمساءلة. ويمكن تحقيق تقدم أساسي بتخصيص الموارد للأغراض الموضوعية لا للهياكل الإدارية. فالميزنة على أساس النتائج ليست مجرد ميزنة تزايدية - فهي أداة إدارة شاملة - وتقتضي الشفافية أيضا استعراضا لمنهجية الميزانية بهدف ضمان عدم حجب التكاليف الكاملة للمقترحات وعدم إدخال النفقات غير المتكررة في خط أساس الميزانية.

٥٠ - وأضاف أن الالتزام بتحسين المساءلة يبدأ بتدابير لتحرير الأدوار المنوطة بالأمين العام وبالجمعية العامة من القيود. ويتطلب أيضا أن تحدد المسؤوليات والحوافز والجزاءات للعاملين والمديرين. ويجب تطبيق مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء بطريقة شفافة ومتسقة. ولكن هناك أيضا حاجة إلى النظر فيما وراء أداء الأفراد. فالأدوات التي تستخدمها المنظمة لتقييم أداء البرنامج لا تعكس بدقة إنجازاتها.

٥١ - والموضوع الرئيسي الثالث هو الحاجة إلى الانتقال إلى ما يتجاوز الميزنة التزايدية. فالاستعراض المرتقب للولايات الأقدم قد يعجل عملية وقف تنفيذ الأنشطة التي لم تعد مبررة لصالح تدابير تعكس الاحتياجات المعاصرة، ولكنه ليس ثمة بديل عن استمرار مسؤولية المديرين عن تقييم مدى ملاءمة أنشطتهم وتأثيرها.

٥٢ - واستطرد قائلا إن الموضوع الرابع والأخير هو التزام المنظمة الأساسي هو التدقيق الصارم والانضباط والمراقبة فيما يتعلق بالميزانية. فميزانيتها تتصاعد بسرعة، وسيكون من اللازمة بحث مقترحات الميزانية الحالية والتقديرات المنقحة معا. وأضاف أنه بالنظر إلى أن النمو في المتطلبات من الموارد يزيد من أهمية السعي إلى الكفاية والإنتاجية، يشعر بخيبة أمل من أن تجميد عملية تعيين موظفي الخدمات العامة لم يدفع إلى إجراء الاستعراض المأمول للعمليات الإدارية. ويتعين استحداث أدوات أفضل لتقييم وقياس الكفاءة، وأعرب عن أمله في أن يقدم التقييم الجاري لإمكانية استخدام محاسبة التكاليف مساعدة في ذلك الصدد.

٥٣ - ومضى قائلا إنه يتطلع إلى تلقي مقترحات الأمين العام بشأن ما يلزمه من تدابير وشروط للاضطلاع بفعالية بمسؤوليات إدارته. بيد أنه أعرب عن خيبة أمله لأن الأمين العام لم يستغل الفرصة تماما لممارسة مزيد من المرونة تجاه الموارد، وبصفة خاصة، لإعادة توزيع ٥٠ وظيفة. وأضاف أنه يشجع، من ثم، المدير العام على ممارسة سلطته كاملة حسبما أوصته أيضا اللجنة الاستشارية.

٥٤ - **السيد أدجابا** (ناميبيا): أكد مجددا، وهو يتحدث باسم المجموعة الأفريقية، إن لكل من اللجنة الاستشارية ولجنة البرنامج والتنسيق دورا حاسم الأهمية في بحث الدول الأعضاء لجوانب الميزانية البرنامجية المقترحة. التي تتعلق بالموارد والبرمجة، وأن الجمعية العامة تقوم بدور مركزي في شؤون الميزانية والإدارة. وأضاف أنه لا ينبغي، حسب ما أشار إليه ممثل جامايكا، أن يخضع النظر في الميزانية لأي شروط، وينبغي أن تشمل عملية الإصلاح اللجنة الاستشارية من أجل تعزيز استقلالها وتأكيد طابعها التقني. والمجموعة الأفريقية ترحب بتأكيدات الأمين العام بأن ثمة اهتماما بالغا، أولي في صوغ مقترحات الميزانية، لمراعاة اتساق أنشطة المنظمة مع الأولويات التي حددتها الجمعية العامة حسبما هي موضحة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين والأولويات المحددة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ومخطط الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥٥ - واستطرد قائلا إن المجموعة الأفريقية، تؤيد بقوة الدور البالغ الأهمية للجنة البرنامج والتنسيق في استعراض الإطار الاستراتيجي والجوانب البرنامجية للميزانية. ومن المهم، بالنظر إلى أن الجمعية العامة تنظر في ملاءمة فترة الخطة المخفضة، أن تلتزم الأمانة بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ نصا وروحا، حيث أن اتخاذ تدابير مناقضة لذلك يمكن أن يعرض التجربة للفشل.

٥٦ - وتود المجموعة الأفريقية أن تعلن مجددا أن تخصيص الموارد في أقسام الميزانية ينبغي أن يظل يعكس تماما أولويات المنظمة حسبما كلفتها به الدول الأعضاء، وأضاف أنها تود، من ثم، التأكيد على الأهمية الخاصة التي تعلقها على أنشطة

المنظمة الإنمائية. فنمو مستوى ميزانية المنظمة مؤخرا يرجع لحد بعيد إلى زيادات في مجال السلام والأمن، ولكن ذلك النمو لا ينبغي أن يتحقق على حساب تمويل التنمية. وأضاف قائلا إن اعتماد برامج التنمية بدرجة كبيرة على التمويل من خارج الميزانية يثير القلق، وأعرب عن أمله في أن تبدي الدول الأعضاء الإرادة السياسية اللازمة لترجمة ما أعربت عنه مؤخرا من التضامن إلى أفعال أكثر تحديدا من أجل تنمية أفريقيا. فينبغي تخصيص موارد كافية للتنمية، وخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا، التي تضم أفريقيا ٣٤ منها. وتتوقع المجموعة الأفريقية أن تتيح الموارد التي يوافق عليها في نهاية عملية بحث الميزانية، للمنظمة أن تنفذ كامل الأنشطة المندرجة في إطار أولوياتها المتفق عليها حسبما تنعكس في الميزانية المقترحة.

٥٧ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة وافقت على شكل الميزانية الأقصر والأكثر استراتيجية على أساس أن تبرر مقترحات الميزانية المتطلبات من الموارد تبريرا كاملا وأن تعكس على نحو أفضل الخطة البرنامجية لفترة السنتين، ولإعلان الألفية ونتائج المؤتمرات والقمم الدولية الكبرى. وإن المجموعة الأفريقية، بينما تعترف بأن الميزانية المقترحة المعروضة على اللجنة هي فقط ثالث ميزانية تقدم في شكل ميزنة ترتكز على النتائج، تتفق مع لجنة البرنامج والتنسيق على أن هناك مجالا للتحسين. وتأمل أن يفيد إدخال الميزنة المرتكزة على النتائج بشكل كامل في منظومة الأمم المتحدة من الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات ومن المخصصات الإضافية لتدريب الموظفين. وسيكون من الضروري اتخاذ مزيد من التدابير لدعم التدريب، وينبغي أن تكفل الأمانة إفادة جميع البرامج وجميع مقار العمل من التحسينات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

٥٨ - وتؤكد الميزانية البرنامجية المقترحة على ضرورة أن يستعرض مديرو البرامج بصفة مستمرة النواتج المتكررة في مجالات اختصاصهم، وفقا للمادة ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج. فرغم أن المادة ٥-٦ أساسية لتنظيم وترشيد عمل مديري البرامج، فإن عملية الاستعراض التي تقوم بها الأمانة والتي تؤدي إلى وقف العمل في نواتج معينة ينبغي أن تراعي أيضا بشكل كامل المعايير المحددة في البند ١٠٥-٦ من ذلكما النظامين. وستبحث المجموعة بعناية النواتج الـ ٣ ٠١٩ المقترح وقفها في السنتين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

٥٩ - ومضى قائلا إن الأمين العام اقترح في ١٩٩٧، كجزء من جهوده للإصلاح، إنشاء حساب للتنمية. بيد أن الافتراضات الأساسية التي يرتكز عليها مقرر الجمعية العامة الخاص بترتيبات تمويل حساب التنمية لم تتحقق، و لم يتغير مستوى التمويل البدئي. والواقع أن المستوى الحالي أقل الآن مما كان عليه في سنة ١٩٩٧، وذلك بمراعاة التضخم وضعف دولار الولايات المتحدة. ولذلك تطالب المجموعة بمراجعة كاملة لآلية التمويل، وتتفق مع مجموعة الـ ٧٧ والصين على أن الأمر ينبغي أن يولى الاهتمام على سبيل الأولوية أثناء المداولات بشأن ميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٦٠ - واستطرد قائلا إن المجموعة الأفريقية تعترف بأن تحديات أفريقيا لا يمكن مواجهتها بالجهود الأفريقية وحدها وتثني على جهود وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد إبراهيم غمبري، أثناء توليه منصب مستشار الأمم المتحدة الخاص بشأن أفريقيا. بيد أن الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في ٢٠٠٥ لم تسفر عن تدابير المتابعة العملية المأمولة دعما لتنمية أفريقيا. وعلى ذلك فإن منظومة الأمم المتحدة بصفة عامة، ومكتب المستشار الخاص بشأن أفريقيا بصفة خاصة، ينبغي أن تكثف جهودها، خلال فترة السنتين القادمة، لتشجيع اتباع نهج على صعيد المنظومة يدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد). وتود

المجموعة أن تعرف سبب عدم شغل وظيفة المستشار الخاص حتى الآن، حيث أن جهود المنظمة لدعم نيباد يمكن أن تحبط إذا لم يعالج الأمر بصفة عاجلة.

٦١ - ومضى قائلا إن المجموعة الأفريقية تود أيضا أن تؤكد على الدور الهام للجنة الاقتصادية لأفريقيا (إيكا) في تنسيق جهود الأمم المتحدة لدعم نيباد على المستوى الإقليمي. ولا يزال عدم توافر الموارد الكافية لتمويل أنشطة إيكا مبعث قلق شديد. وينبغي، من ثم، أن تولي اللجنة اهتماما جادا للتحديات التي تواجهها إيكا ولنداء مجموعة الـ ٧٧ والصين من أجل دعم اللجان الإقليمية.

٦٢ - ومن المهم ضمان العدالة بين مقار عمل الأمم المتحدة، والمجموعة الأفريقية يساورها القلق إزاء اعتماد مكتب الأمم المتحدة بنيروبي بشدة على التمويل من خارج الميزانية. وهي ترحب، من ثم، بجهود الأمين العام لتصحيح الوضع وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٢/٢٢٠ و ٥٨/٢٧٠، كما ترحب بالجهود الرامية إلى زيادة مكون الميزانية العادية في تمويل المكتب حسبما طلب في قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٩٢. بيد أن الميزانية المقترحة لا تتضمن طلبات لموارد جديدة للمكتب، ولكن مجرد تحويل لوظائف خارجة عن الميزانية إلى وظائف بالميزانية العادية.

٦٣ - وأضاف قائلا إن المجموعة الأفريقية تود أن تعرب عن عميق قلقها إزاء بطء تنفيذ برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ وبرنامج عمل ألما - آتا من أجل البلدان النامية غير الساحلية، الذي اعتمد في ٢٠٠٣. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن تتفق الدول الأعضاء على تدابير محددة لدعم مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، بهدف مساعدة تلك البلدان على الحد من جوانب ضعفها وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٤ - **السيد مايورال** (الأرجنتين): قال، متحدثا باسم مجموعة ريو، إن المتطلبات المالية لعمليات حفظ السلام والمحاكم الدولية والخطة الرأسمالية الرئيسية دفعت بالميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى مستويات تاريخية عالية بما يتطلب نهجا مسؤولا وخاضعا للمساءلة. ويعد قرار الأمين العام بأن يضم إلى المقترحات تدابير لزيادة كفاءة وفاعلية تنفيذ البرنامج قرارا إيجابيا، حيث أن أولويات المنظمة وولاياتها يجب الوفاء بها بكل ما يمكن من الكفاءة.

٦٥ - وتوخيا للاتساق وتجنبا لازدواجية المهام، ينبغي النظر في النواتج بقصد الإلغاء إذا كانت غير ضرورية أو لم تعد ملائمة. بيد أن تلك العملية لا ينبغي أن تكون غاية في ذاتها ولا مشروطة بتلقي مزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية. ويجب مشاركة أجهزة البرمجة والجمعية العامة في العملية. وستطلب مجموعة ريو مزيدا من الإيضاحات في المشاورات غير الرسمية نظرا لأن ١٧ في المائة من النواتج التي ينظر في إلغائها في السنتين القادمتين ترتبط بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٦٦ - واستطرد قائلا لما كانت تكاليف الموظفين تمثل الجانب الأكبر من الميزانية المقترحة، فإنه يجب أن تدار الموارد البشرية بكفاءة وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويجب العناية بضمان توزيع جغرافي عادل، وخصوصا فيما يتعلق بالوظائف العليا ويجب بذل جهود كبيرة لخفض مدة شغور وظائف الأمانة. وترحب مجموعة ريو بمقترحات الأمين العام لتحسين نظام المساءلة بما في ذلك وضع سياسة شاملة لمكافحة الغش والفساد. وتأخذ المجموعة علما بتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الموضوع وتتعهد بدعم العمل على زيادة الشفافية والسلامة المؤسسية.

٦٧ - وأضاف أن المجموعة تؤيد تنفيذ استراتيجية تكنولوجيا المعلومات التي اعتمدتها الجمعية العامة. ويجب أن

يستمر رفع مستوى الشبكة كأمر مُلِّح في المكاتب واللجان الإقليمية، لتحقيق التوحيد القياسي المنشود. وتؤيد المجموعة التعلم المستمر والمبادرات الرامية إلى بناء قدرات العاملين على القيادة وإدارة التغيير. وهي تعتقد اعتقادا قويا أنه يجب إدخال بُعد جنساني في جميع أقسام الميزانية البرنامجية؛ يركز على المرأة في البلدان النامية، وأنه يجب أن يكون للمنظمة سياسة حقة لتعزيز وضع المرأة تضم تقسيم العمل والتكامل بين مختلف المجالات والصناديق والبرامج والمؤسسات المخصصة للنهوض بالمرأة.

٦٨ - ومضى قائلا إن اللجنة الاستشارية تظل تمثل مصدرا هاما للمشورة المستقلة التي تقدم إلى الجمعية العامة. ويجب أن تكون مداولاتها مؤسسة على الحياد المهني واستقلالية الفكر وأن تسترشد بهما. ولضمان ذلك الدور، ينبغي إيلاء اهتمام لتوحيد شروط خدمة أعضائها ولمواءمة أساليب عملها للمواقع المتمثل في أنها تكاد تجتمع بصفة مستمرة على مدار السنة. وأعرب عن قلق المجموعة لتناول اللجنة الاستشارية بعض المسائل التي تندرج في اختصاص لجنة البرنامج والتنسيق، وقال إنها تؤكد مجددا على أن تقسيم العمل بين هيئات الخبراء ينبغي أن يُصان وأن لجنة البرنامج والتنسيق تؤدي دورا أساسيا في استعراض البرامج.

٦٩ - ومضى قائلا إن تقنيات الميزنة على أساس النتائج قد تحسنت على مدى فترتي السنتين السابقتين، وإن الدروس المستفادة ستؤدي إلى تحسين المساءلة والشفافية. وتتفق مجموعة ريو مع اللجنة الاستشارية على أن الأمر يحتاج إلى مزيد من العمل فيما يتعلق بمجالات مثل مؤشرات الإنجاز والعوامل الخارجية، وأنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الربط بين المدخلات والمخرجات. وأضاف أن المجموعة تود الحصول على تفاصيل أكثر بشأن مقترحات الإصلاح التي نوقشت في القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ والتي قدم الأمين العام مجرد بيان بها.

٧٠ - **السيد عبد العزيز** (مصر): قال إن الميزانية ونظر اللجنة الخامسة لها يجب أن يلتزم فيهما بمبدأين رئيسيين: الأول هو أنها يجب أن تعكس التعهدات التي أعلنتها الدول الأعضاء في إعلان الألفية ونتائج جميع القمم والمؤتمرات الدولية الكبرى. وثانيا أنها يجب أن يحكمها الانضباط حيث تكون المتطلبات من الموارد مبررة تماما. وإن نظر الميزانية البرنامجية المقترحة في الدورة الحالية ربما يتأثر بفضيحة النفط مقابل الغذاء، التي بولغ في تصوير تشعباتها لتشويه صورة المنظمة؛ وباعتماد نتائج القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥؛ وبالشائعات بأن عددا من الدول الأعضاء ستوقف دفع اشتراكاتها؛ وبمحاولات إقامة روابط بين تمويل أنشطة المنظمة وتحقيق معايير معينة تفيد البعض على حساب الآخرين؛ وبالتنفيذ الانتقائي للتعهدات التي أعلنها زعماء العالم منذ ٢٠٠٠؛ وبمحاولات البعض الدفع بجدول أعمال ضيق الأفق قومي النزعة تحت شعار إصلاح الإدارة. فتلك الاعتبارات خلقت بيئة غير مواتية يجب التصدي لها على الفور وبعناية قبل أن تعيق جهود الجمعية العامة الجماعية الرامية إلى دعم المنظمة من خلال الإصلاح. وأضاف أن الميزانية ليست السياق المناسب لمناقشة تلك المسائل.

٧١ - ويجب أن تخصص لجميع الأنشطة المعهود إلى المنظمة بتنفيذها موارد كافية من الاشتراكات المقررة لضمان التنفيذ الكامل. وقال إن جهود الأمانة لترشيد الإدارة وأمثلة استخدام الموارد المتاحة تتسم بالإيجابية ولكنها لا ينبغي أن تستخدم كمبرر لتغيير الأولويات المحددة من الجمعية العامة، وخاصة تلك التي ترتبط بجدول أعمال التنمية أو الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وأضاف أن وفده ليس، من ثم، مرتاحا لنهج ''النمو الحقيقي الصفري'' للميزانية البرنامجية المقترحة. فالميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لم تزد عن سابقتها إلا بنسبة ٠,٥ في المائة والميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ هي بدورها أعلى فقط بنسبة ٠,١

في المائة. ورغم أن تلك الزيادة الزهيدة عُزيت إلى زيادة بنسبة ٢٢ في المائة في مخصصات برنامج واحد، فإن الموارد المخصصة للتعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية لم تزد إلا بنسبة ٠,٢ في المائة بينما لم تزد على الإطلاق الموارد المخصصة للبرنامج العادي للتعاون التقني ولحساب التنمية.

٧٢ - وأضاف أن الموارد الخارجة عن الميزانية تزيد بينما الاشتراكات المقررة في ركود. ولئن كانت المساهمات الطوعية من البلدان المانحة موضح ترحيب، فإن ارتفاع مستوياتها يحرف مسار البرامج والأنشطة الصادر بها تكليف حيث يجعل التنبؤ بالتمويل متعذرا ويجعل لبعض الدول قولا نافذا على نحو غير متناسب مع غيرها في التنفيذ. وأضاف قائلا إن أكثر من ٧٧٠ وظيفة تمول في فترة السنتين الحالية من موارد خارجة عن الميزانية، ومع ذلك فإن عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية قد انخفض، ويمكن أن يقوض ذلك دعائم تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل.

٧٣ - وقال إن وفده قلق أيضا من أن بعض هيئات الخبراء التقنيين تتجاوز حدود الولايات التي منحتها إياها الجمعية العامة. فرغم أنها موجودة لتقديم المشورة التقنية فإن بعضها يدلي برأيه في مسائل سياسية هي قطعا من اختصاص الهيئات الحكومية الدولية، محاولة تغليب وجهة نظر معينة على غيرها. ويجب، إضافة إلى ذلك، اتخاذ تدابير في الدورة الحالية كجزء من عملية الإصلاح الشامل، لمواجهة الشكوك حول مصداقية واستقلالية أعضاء تلك الهيئات التقنية الذين يواصلون الجمع بين واجباتهم كخبراء وواجباتهم الرسمية في حكوماتهم.

٧٤ - ونظرا لأن إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة يسبق نتائج القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥، فإن وفده يود أن تقدم الأمانة بيانات تفصيلية دورية محدثة بشأن التأثيرات على الميزانية المترتبة على مقترحات الوثيقة الختامية ليس فقط بشأن إصلاح الإدارة أو لجنة بناء السلام أو مجلس حقوق الإنسان، بل أيضا بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أنه يجب أن تكون مقترحات إصلاح الإدارة واضحة وأن تراعي دور وسلطة الجمعية العامة وتحافظ على التوازن بين هيئات الأمم المتحدة وعلى وظائف وسلطات كل منها، كما هي محددة في الميثاق ويجب ألا تحيد المقترحات عن توافق الآراء الذي ينعكس في الوثيقة الختامية للقمة العالمية، وأن تقدم تبريرا لطلبات الموارد وأن تكون بصيرة بالأهداف المتوخاة. ولا ينبغي إجراء أي محاولة لإنشاء هياكل بيروقراطية تعوق الإدارة والرقابة الجيدتين بدلا من أن تيسرها.

٧٥ - **السيد مابهونغو** (جنوب أفريقيا): قال إن نتائج القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ كانت متباينة. فقد اعترفت الدول الأعضاء بالارتباط بين برامج الأمن والتنمية واقترحت تدابير في ذلك الصدد، ولكنها قصرت عن اتخاذ تدابير جريئة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن التحدي الذي يواجه الدورة الستين للجمعية العامة هو التركيز على تنفيذ نتائج القمة، التي سلطت الضوء على دور المنظمة الحاسم في السلام والأمن وحقوق الإنسان وحكم القانون والمساواة بين الجنسين والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة ومساعدات العون الإنساني وإعادة الإعمار.

٧٦ - وقد روجعت الميزانية البرنامجية المقترحة مراجعة صارمة وبذلت كل محاولة للحفاظ على الانضباط وتحسين الكفاءة ومواجهة المتطلبات الجديدة بإعادة تخصيص الموارد التي يتضمنها مخطط الميزانية. بيد أن الدول الأعضاء تواصل فرض ولايات جديدة دون توفير الموارد اللازمة، معرضة المنظمة بذلك لخطر عدم التمكن من تحقيق المستوى المتوقع للخدمات أو نوعيتها. وأضاف أن إجراء وفورات في التكلفة وإعادة تخصيص الاعتمادات علاجات محدودة الأثر؛ ويجب أن تبحث الجمعية العامة وتعتمد ميزانية أكثر واقعية

وتوازنا من الميزانيات السابقة. فالدول الأعضاء لن تستطيع المحافظة على زخم القمة العالمية ما لم تف بالتزاماتها بمقتضى الميثاق بأن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط.

٧٧ - وقال إن وفده بينما يدرك أن الميزانية البرنامجية المقترحة ليست أول ميزانية تستهدف تمويل النمو في البرامج بإعادة تخصيص الموارد الموجودة، يذكِّر بأن الجمعية العامة طالبت، في قرارها ٣٠٠/٥٧ بآليات معززة وموارد كافية وبأنشطة متابعة فعالة لتحقيق الأهداف الإنمائية. ويجب، من ثم، الالتزام الكامل، في إعادة تخصيص الموارد، بالأولويات المحددة في الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وفضلا عن ذلك، فإن النمو الحديث للميزانية يرجع بشكل رئيسي إلى عمليات تحسين الأمن والولايات الناتجة عن قرارات مجلس الأمن. ومع مواجهة أكثر من نصف تكاليف المنظمة الأساسية وتكاليف الدعم والعمليات من خلال مساهمات طوعية، واعتماد معظم البرامج الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على مثل تلك المساهمات، يجب أن تزيد الجمعية العامة نصيب الميزانية الذي يخصص لتلك البرامج.

٧٨ - وقد أكدت نتائج القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ أن أفريقيا وحدها هي التي ليست على الطريق نحو تلبية أي من الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبينما بذلت المنظمة جهودا لإدخال احتياجات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) ضمن أولوياتها وبرامجها، وبينما اتخذت البلدان والمؤسسات الأفريقية تدابير وبذلت تعهدات، لا تزال الموارد غير كافية. وقال إن وفده يحث الأمين العام على ضمان تجاوب مقترحات الميزانية الجديدة مع طلبات الموارد لتنمية أفريقيا ومع أولويات المنظمة التي أعلنت. وأضاف أنه في ذلك الصدد، كثيرا ما يتعين على مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي يعمل كحلقة اتصال بين المنظمة وشعوب أفريقيا، أن يلجأ إلى تمويل من خارج الميزانية لأنشطة تغطيها في نيويورك وجنيف وفيينا الاشتراكات المقررة. وذلك وضع غير عادل؛ ويجب زيادة مكون الميزانية العادية في تمويل المكتب.

٧٩ - لقد فشلت العولمة في توفير المزايا الاقتصادية الموعودة لمعظم شعوب العالم، واتسعت الهوة بين الأغنياء والفقراء. ونظرا لأن قضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية مترابطة الآن أكثر من أي وقت مضى، فإن الأمم المتحدة، رغم حدود إمكاناتها، تظل المنتدى العالمي الرئيسي لتحقيق التوازن بين تلك البرامج، ولبعث الأمل والإلهام للفقراء والمغبونين والمهمشين. وعلى ذلك يجب على الدول الأعضاء أن تجدد التزامها بالتنفيذ الكامل لنتائج المؤتمرات والقمم السابقة.

٨٠ - **السيد سين** (الهند): قال إن الميزانية العادية التي تبلغ نحو ٣,٦ بليون دولار تمثل نحو ٢٠ في المائة فقط من إجمالي نفقات المنظمة. فالموارد الخارجة عن الميزانية، المتوقع أن تبلغ ٥,٦ بليون دولار، وميزانيات حفظ السلام، المتوقع أن تصل إلى ١٠ بلايين لا تخضع إلا لفحص حكومي دولي ضئيل أو لا تخضع على الإطلاق. ومع ذلك يستغرق فحص الميزانية العادية جزءا كبيرا غير متناسب من وقت اللجنة الخامسة وجهدها لأن كبار المساهمين يرونها هدفا يسيرا لا ينطوي على كثير من الحساسية السياسية. ونتيجة لذلك تتأثر المجالات التي تؤثر على قدرة المنظمة على الوفاء بالتوقعات. وفضلا عن ذلك فإن بعض الدول تتفاوض على أساس حد أعلى للميزانية ليست على استعداد لتجاوزه، طارحة جانبا المزايا الفعلية لمقترحات النفقات. ومن الواضح كذلك أن البعض يفضل الحفاظ على رقابة أقوى بتمويل الأنشطة من موارد خارجة عن الميزانية.

٨١ - وأضاف أن تلك الاعتبارات تلعب في تحديد أوجه الإنفاق التي تخفض اعتماداتها دورا أكبر مما تؤديه في إجراء

تحليل دقيق للوفورات الممكنة أو لحاجة المنظمة إلى تمويل يتناسب مع ولاياتها. وليس للبلدان النامية قول فصل في القرارات المتعلقة بالولايات التي تمثل أكثر من ٨٠ في المائة من موارد المنظمة. بيد أنها تعتبر الميزانية العادية مصدر التمويل الذي يتيح للمنظمة أداء الدور المتوقع منها في مواجهة أكبر التحديات التي تواجه تلك البلدان: التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ورغم ضرورة الفحص الحكومي الدولي للميزانية؛ ينبغي للوفود أن تركز على طبيعة المقترحات ذاتها وعلى الاستخدام الأنجع للموارد، لا على محاولة إجراء تخفيض تحكمي لما هو بالفعل جزء ضئيل جدا من إجمالي ميزانية المنظمة.

٨٢ - واستطرد قائلا إن مما يثير الدهشة أن بعض الدول الأعضاء أبدت فزعا للنمو في مقترحات الميزانية للسنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ مقارنة بمقترحات الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، نظرا لأن الجمعية العامة اعتمدت الكثير من الولايات الجديدة وأكبر زيادة في التاريخ في الوظائف: أكثر من ٧٠٠ لإدارة السلامة والأمن الجديدة. وقد زادت المبالغ المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بنسبة ٠,١ في المائة فقط بالقيمة الحقيقية، بينما زادت تلك المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بنسبة ٠,٥ في المائة على اعتمادات ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وحتى المخصصات لنيباد، وهي مجال عالي الأولوية لم تزد إلا بنسبة ١,٧ في المائة.

٨٣ - ومضى قائلا إن مقترحات ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بددت لحسن الحظ عددا من الخرافات. أولها أن النظم والقواعد القائمة لا تترك مجالا لوقف بعض النواتج؛ ففي المقترحات الحالية، حدد الأمين العام منها ٣ ٠٠٠ تعتبر غير فعالة أو لم تعد ملائمة أو فقط هامشية الفائدة. والهند، بينما ترحب بتلك العملية، يهمها أن ٢ ٨٠٠ من تلك النواتج تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما تتعلق أربعة فقط بحفظ السلام وسبعة بالشؤون السياسية. والخرافة الثانية هي أن الأمين العام لا يتمتع بمرونة لتخصيص الموارد؛ والواقع أنه اقترح إعادة تخصيص ١٠٠ مليون دولار بين برامج فرعية مختلفة، و ٥٠ مليون دولار بين أقسام الميزانية و ٢٤٣ وظيفة بين البرامج. والثالثة هي أن نظم وقواعد الميزانية عفا عليها الزمن ويجب إعادة النظر فيها بصورة شاملة، بينما المقترحات الحالية هي في الواقع أول مقترحات تقدم وفقا لإصلاحات نظم التخطيط والميزانية التي اعتمدت في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة. وبوجود آليات للمحاسبة، لن تكون الجمعية العامة بحاجة إلى إدارة دقائق الشؤون المالية. والرابعة هي أن المتطلبات من موارد الميزانية العادية خارجة عن نطاق السيطرة بينما تمثل الميزانية العادية في واقع الأمر حصة متناقصة من موارد المنظمة، حيث يبلغ التمويل من خارج الميزانية ١٥٠ في المائة منها.

٨٤ - واستطرد قائلا إنه لا ينبغي إجراء أي محاولات لجعل الميزانية العادية رهينة لمتابعة غايات أخرى فالجمعية العامة هي حقا الهيئة الديمقراطية الوحيدة في المنظمة. ويجب أن تظل كذلك، ويجب أن تنعكس أولويات الجانب الأكبر من أعضائها في الميزانية العادية. وفكرة أنه ينبغي أن يكون للمساهمين الأكبر قول أرجح في تسيير شؤون المنظمة فكرة غير مقبولة مثلها مثل فكرة أن يكون للناخبين الأكثر ثراء بين مجموع الناخبين عدد أكبر من الأصوات على أساس أنهم يدفعون ضرائب أعلى.

٨٥ - وأضاف قائلا إن متضمنات القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ بالنسبة للميزانية ينبغي أن تعرض كمخصصات إضافية منفصلة عن الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي رد فعل للنداءات الداعية إلى الفصل بين أدوار الأمين العام والجمعية العامة، قال إن وفده يود أن يشير إلى أن أدوار الأمين العام ومجلس الأمن هي التي يجب الفصل بينها وفقا لتقرير لجنة التحقيق المستقلة. فمجلس الأمن كان على أي حال هو المسؤول عن إدارة برنامج النفط مقابل الغذاء.

٨٦ - **السيد الرشيد** (العربية السعودية): قال إنه ينبغي أن تخصص الموارد وفقا لأهداف محددة جيدا وقابلة للقياس. وأضاف أن مؤشرات الإنجاز ومقاييس الأداء غير قابلة للتحديد الكمي وتعوزها الشفافية. والعربية السعودية ترحب بزيادة المخصصات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وتشاطر اللجنة الاستشارية الرأي بأن الوقت قد حان لاستخدام الميزنة على أساس النتائج من أجل تحسين الإدارة والمساءلة في الأمانة. وقال إن وفده يؤيد مبادرة الأمين العام لمعالجة مسألة المساءلة في الأمانة بإنشاء أجهزة تنفيذية جديدة تنتهج سياسة للحماية بإطلاق التحذيرات لتشجيع الإبلاغ عن سوء الإدارة داخل المنظمة، وتعد توصيات لتوسيع نطاق الكشف عن الأوضاع المالية من جانب كبار الموظفين، وتصمم آلية شاملة لمنع الاحتيال والفساد.

٨٧ - واستطرد قائلا إن العربية السعودية ليست ممثلة تمثيلا عادلا داخل الأمانة رغم توافر العاملين السعوديين المؤهلين الذين اشتركوا في امتحانات المسابقات. ودعا الأمانة إلى بذل جهود جادة لتعيين مواطنين سعوديين في الوظائف الشاغرة. ونظرا لأن شواغل البلدان النامية قد أُعطيت أولوية في مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة، ينبغي أن تحصل البلدان النامية على نصيب أكبر في مشتريات الأمم المتحدة.

٨٨ - **السيد لوفالد** (النرويج): قال، وقد أشار إلى أن الأمين العام عرض بوضوح التحديات المنتظرة والمسؤولية الثقيلة التي تقع على عاتق اللجنة عن كفالة نجاح عملية الإصلاح، إن وفده يؤيد تماما نهج الأمين العام. ”فالعمل كالمعتاد“ ليس خيارا، ومن اللازم أن تؤسس الميزانية بقوة على مبدأ السلطة المقترنة بالمساءلة. وتمثل الإجراءات المنقحة تغييرات هامة ستجعل المنظمة أحسن عدة لمتابعة أولوياتها الجديدة حسبما حددتها نتائج القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥.

٨٩ - ولاحظ أن النمو في المجالات البرنامجية ذات الأولوية سيمول إلى حد بعيد عن طريق عمليات إعادة تخصيص للموارد، فقال إن النرويج تؤيد التعديل الهام في موارد التوظيف واستمرار الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتدريب الموظفين وكذلك تعزيز مستويات الموظفين الفنيين المبتدئين وترشيد مستوى دعم الخدمات العامة. والمنظمة تواجه متطلبات تمويل إضافية نتيجة للقرارات التي اتُخذت في القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ والتي تهدف إلى ضمان مواجهة الأولويات المحددة من جانب الدول الأعضاء وكفالة أن تقدم الأمانة خدمات أفضل. وهناك حاجة إلى قيادة تنفيذية أقوى وإصلاح إداري كامل، وإلى إشراف ورقابة أفضل. ومن الضروري تعزيز المساءلة عن الإدارة في الأمانة وتحسين أدائها.

٩٠ - واستطرد قائلا إن من المهم بصفة خاصة لبلده أن توفر مخصصات ملائمة من الميزانية العادية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية واللاجئين. وستعمل النرويج جاهدة في المفاوضات القادمة من أجل توازن أفضل بين مخصصات الميزانية العادية والمساهمات الطوعية لتلك الأنشطة، ذلك أنها تعتقد دائما أن عمل المنظمة في مجال حقوق الإنسان يستحق نسبة من تمويل الميزانية العادية أكبر بكثير. وقد كانت أحد النتائج الملموسة والإيجابية للقمة العالمية سنة ٢٠٠٥ التعهد بمضاعفة الميزانية العادية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والذي يجب أن يتابع في الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتتمثل نتيجة ملموسة وإيجابية أخرى في الاتفاق على زيادة مراعاة حقوق الإنسان في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة. وستؤيد النرويج بقوة جميع المقترحات العملية لذلك الغرض. والنرويج، بينما ترحِّب بتوسيع نطاق المؤشرات وأهداف الأداء لمراعاة البُعد الإنساني في مقترحات الميزانية، ترى أن تمثيل المرأة دون المستوى المرغوب، ولا سيما في المستويات العليا، لا يزال مبعث قلق

كبير وأنه ينبغي اتخاذ تدابير خاصة لتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع فئات الوظائف.

٩١ - وتؤيد النرويج عموما اقتراحات الميزانية، ولكن ذلك لا يعني أنها لن تواصل السعي إلى تحسينات للإنتاجية وزيادات للكفاءة من أجل ضمان أن تكون نفقات الأمم المتحدة عالية المردود وأن تكون المنظمة جيدة الإدارة. فالإصلاحات في مصلحة الجميع ولا يمكن كفالة أداء البرنامج بدونها.

٩٢ - **السيد أكرم** (باكستان): بينما أعرب عن تأييده للتخطيط الدقيق للموارد ولتدابير تعزيز الكفاءة لتفادي تصعيد لا موجب له للاشتراكات المقدرة على الدول الأعضاء، قال إن كفاءة الأمم المتحدة تعتمد إلى حد بعيد على توافر الموارد الكافية. فالموارد المتوفرة حاليا محدودة القدرة على مواجهة متطلبات الولايات الجديدة والإضافية، وإذا كانت الكفاءة في استخدام الموارد منشودة بدرجة عالية، فإن توفير موارد كافية تتناسب مع الأنشطة الصادر بها تكليفات أمر لا مندوحة عنه. ولذلك تناشد باكستان جميع الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية كاملة وفي حينها. وقد سُمعت دعوات لمنح امتيازات وأوضاع خاصة على أساس حجم الإسهامات في ميزانية المنظمة. وذلك مناقض لميثاق الأمم المتحدة الذي يرتكز على مبادئ المساواة في السيادة ودفع المستحقات وفقا لقدرة كل بلد على الدفع. ولن تؤيد باكستان أي توجُّه يكون معادلا لتمكين البلدان من شراء وضع مميز في الأمم المتحدة.

٩٣ - وترحب باكستان بعرض الميزانية بشكل يرتكز على النتائج ولكنها تشير إلى أن مستوى موارد الميزانية يجب أن يكون كافيا للوفاء بالولايات المعتمدة. فعدم كفاية الموارد المخصصة يؤدي إلى زيادة الاعتماد على موارد خارجة عن الميزانية، وذلك الاتجاه يمكن أن يؤثر سلبا على البرامج التي يصدر بها تكليف ولا تكون ذات جاذبية للمانحين. وينبغي أن تحصل البرامج المتعلقة باحتياجات الدول الأعضاء الإنمائية على موارد مالية وبشرية كافية. ويجب زيادة أموال حساب التنمية عن طريق تحقيق وفورات، وتشير باكستان إلى أن الوفورات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية ينبغي أن تحول إلى حساب التنمية. وبينما تتفق باكستان من حيث المبدأ على أن النواتج والأنشطة التي لم تعد ملائمة ينبغي استبعادها، تود بحث المقترحات ذات الصلة على أساس معايير موضوعية وبحث الظروف التي اقتضت وقف تلك الأنشطة. وتؤيد باكستان ملاحظة اللجنة الاستشارية بأن من اللازم للهيئات الحكومية الدولية للأمم المتحدة أن تولي مزيدا من الاهتمام لجميع مراحل تخطيط البرنامج وتنفيذه. وتود باكستان أن تعرف كيف استخدمت حتى آنذاك المرونة الممنوحة للأمين العام لإعادة تخصيص ٥٠ وظيفة في فترة ميزانية واحدة. وهي على استعداد للنظر في مقترحات بإعطاء الأمين العام مزيدا من المرونة استنادا إلى بيِّنة على أن تلك المرونة يمكن أن تستخدم وستستخدم فعلا لتعزيز الاستخدام الرشيد والفعال للموارد، وذلك رهنا باستعراض الأمر من جانب الجمعية العامة. وينبغي الالتزام الدقيق بنظام الأمم المتحدة بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين، وينبغي ألا يُستعان بالخبراء الاستشاريين إلا عندما لا تتوافر تلك الخبرة داخل المنظمة.

٩٤ - وانتقل إلى المقررات بشأن المؤسسات الجديدة والبرامج الجديدة وإصلاحات الإدارة والأمانة، التي اعتمدت في القمة العالمية سنة ٢٠٠٥، فقال إن المؤسسات والبرامج الجديدة وتدابير الإصلاح ينبغي أن تموَّل عن طريق موارد إضافية حسبما يقتضي الأمر، لا عن طريق عمليات إعادة تخصيص أو تحويل للموارد من البرامج القائمة، وخصوصا تلك التي تهم البلدان النامية. وفي إشارة إلى المقررات المتعلقة بتعزيز الرقابة والمساءلة وبإجراء استعراض لسياسات موارد

الميزانية والموارد المالية والبشرية وبإعادة النظر في الولايات التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات، قال إن باكستان في انتظار مقترحات وتوصيات مفصَّلة من الأمين العام، ولكنها تود أن تحدد مبادئ معينة ينبغي الاسترشاد بها في تلك المهمة.

٩٥ - ومضى قائلا إن أعمال الأمم المتحدة وأنشطتها ينبغي أن تكون بتوجيه الدول الأعضاء لا بتوجيه الأمانة. كما أن تحديد الأولويات اختصاص دولي حكومي؛ فلا ينبغي أن تستخدم مقترحات منح الأمين العام السلطة والمرونة لتوزيع وإعادة توزيع الموارد البشرية والمالية لتغيير الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء. ولا ينبغي أن تكون إعادة النظر في الولايات الممنوحة مجرد عملية خفض للتكاليف؛ وينبغي أن تجري بطريقة شفافة على أساس معايير موضوعية وشمولية. وقد تحتاج مراجعة الولايات، لكي تكون عالية الفعالية، إلى النظر في أنشطة منظومة الأمم المتحدة بأكملها. وينبغي، فضلا عن ذلك، أن تستعرض اللجنة عملية إعداد الميزانية ذاتها لجعلها أكثر فعالية؛ نظرا لما تنطوي عليه من صعوبات. وإن باكستان لعلى استعداد للنظر في الإجراءات التي تكفل الاستخدام الكفء للموارد وفقا للنهج المرتكز على النتائج مع الاحتفاظ في نفس الوقت بسلطة الجمعية العامة على جميع المسائل المالية ومسائل الميزانية، التزاما بالميثاق. ويجب جعل التعيين والتوظيف والترقية في الأمانة، وخاصة في الوظائف العليا ومستويات صنع السياسة، عملية شفافة وعادلة حقا. وينبغي معالجة المسائل المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، مثل عقد صفقة مع الموظفين للخروج من الخدمة، كجزء من عملية شاملة لا جزئية تختلف من حالة إلى أخرى. ومن اللازم دعم الرقابة الحكومية الدولية، نظرا لجوانب القصور المعترف بها في الأمانة؛ وينبغي أن تمارس الجمعية العامة مهامها بوصفها جهاز الرقابة الرئيسي. ويحتاج مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى الحصول على مزيد من الاستقلال المالي والعملي، ولكن ذلك الاستقلال يجب أن يُقرن بمزيد من المساءلة أمام الجمعية العامة، وتأمل باكستان ألا تمس هيئة مراجعي الحسابات الجديدة باستقلال المكتب بشكل مباشر أو غير مباشر. وينبغي أن يعكس إصلاح الإدارة والأمانة الحاجة الفعلية إلى الإصلاح والرغبة فيه وأن يدعم الأمم المتحدة لا أن يكون مجرد رد فعل لنقد غير مستنير أو منحاز.

٩٦ - **السيد شودري** (بنغلاديش): قال إنه يجب أن تتاح للمنظمة موارد كافية للاضطلاع بالمهام المكلفة بها في عالم يواجه تهديدات وتحديات مختلفة. ويجب، من ثم، أن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها. وترحب بنغلاديش بإعداد الميزانية بشكل أوجز وأكثر ملاءمة، ولكنها تتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي زيادة تبسيطها. وينبغي أن يستخدم النهج المرتكز على النتائج كأداة للإدارة لتعزيز المسؤولية والمساءلة في تنفيذ الولايات التشريعية، ولتعزيز الانضباط في اختيار النواتج التي من شأنها أن تُسهم بأكبر قدر من الفعالية في تحقيق النتائج المنتظرة. وينبغي مواصلة إيلاء برامج التنمية أولوية عالية. وفيما يتعلق بإعادة تخصيص الموارد، ترحب بنغلاديش باقتراح زيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ولكنها ترى أن المبلغ المخصص لتدريب الموظفين قد يتبيَّن عدم كفايته.

٩٧ - وينبغي أن يقيَّم اقتراح إيقاف ٣ ٠١٩ نابجا في ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تقييما دقيقا، نظرا لأن الجانب الأكبر منها يتعلق ببرامج اقتصادية واجتماعية وبيئية في البلدان النامية. وتتفق بنغلاديش مع اللجنة الاستشارية على أنه ينبغي أن تُعنى الهيئات الحكومية الدولية بجميع مراحل تخطيط وتنفيذ البرنامج، بما في ذلك تحديد الأنشطة والنواتج التي لم تعد ملائمة أو ذات فائدة هامشية أو غير فعالة. وينبغي اتخاذ تدابير لمعالجة جوانب الضعف وعدم الاتساق في تطبيق

المادة ٥-٦ من النظامين الأساسي والإداري لتخطيط البرامج. وهناك حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن التمييز بين الأنشطة أو النواتج الاستنسابية أو غير الاستنسابية، وكذلك بشأن ما إذا كانت التغييرات في برنامج العمل المعتمدة تجري بعلم الهيئات الحكومية الدولية أو دون علمها. وينبغي بذل جهود لزيادة توضيح تعريف النواتج من أجل ضمان تحسين الاتساق وتزويد الدول الأعضاء بصورة واضحة لطبيعة ونطاق النواتج التي تنفذ أو تُنهى.

٩٨ - وتلاحظ بنغلاديش بقلق أن الزيادة بنسبة ٠,١ في المائة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تحمل في طياتها خفضا صافيا قدره ١٠ وظائف مقارنة بمستوى الوظائف المعتمد لفترة السنتين الحالية. ومن المتوقع، في نفس الوقت، أن تزيد الموارد الخارجة عن الميزانية بنحو ١٨٥ مليون دولار وأن تموِّل ٧٧٦ وظيفة إضافية. وينبغي وضع منهجية لتمكين جميع الدول الأعضاء من المشاركة في اتخاذ القرارات وصنع السياسات فيما يتعلق بتلك الموارد الإضافية.

٩٩ - **السيد أوزاوا** (اليابان): قال إن مقترحات الأمين العام للميزانية البرنامجية تمثل زيادة بنسبة ٢٠ في المائة عن المخصصات الأصلية للميزانية البرنامجية للسنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ومن المتوقع طلب موارد إضافية كبيرة، ومع ذلك فإن تلك المقترحات تشير إلى أنه لا تكاد توجد زيادة حقيقية في الموارد للميزانية في مجملها. وفي تلك الظروف تعتقد اليابان أن مقترحات الميزانية البرنامجية للسنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ينبغي أن تبحث بكليتها، بما في ذلك النفقات الإضافية المنتظرة. فقد قدمت الأمانة معلومات إلى الدول الأعضاء تفيد بأن مستوى الميزانية يمكن أن يرتفع إلى ما يتجاوز ٤ بلايين دولار. وما تفهمه اليابان هو أن ذلك الرقم هو ما قدر بلوغه بإدخال المتضمنات المالية لنتائج القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ وإعادة حساب التكاليف. وبالنظر إلى أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ يمكن أن تزيد بنحو بليون دولار على المستوى الأصلي لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فيجب أن تبحثها الدول الأعضاء باهتمام شديد. وينبغي بصفة خاصة أن تضع في الاعتبار أنه يتوقع لإجمالي ميزانية عمليات حفظ السلام للسنة التي بدأت في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ أن يتجاوز ٥ بلايين دولار. ويقتضي الأمر إجراء مناقشات بشأن ما إذا كان المستوى الإجمالي للنفقات مستوى محتملا للدول الأعضاء.

١٠٠ - وأضاف قائلا إن الجمعية العامة، حسب ما أشارت إليه اللجنة الاستشارية بصواب، لم تعتمد مطلقا نهجا تزايديا محضا. إذ يجب أن تبرر جميع طلبات الموارد، وليس فقط طلبات النفقات الإضافية المقترحة. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي الأساسي هو أن الموارد اللازمة للتنفيذ الفوري للمبادرات المعتمدة في القمة العالمية ينبغي أن توفر عن طريق إعادة التوزيع بما يتفق وأولويات المنظمة، وعلى أساس مبدأ ''الحذف والإضافة''. وتساءل ما إذا كان قد تم بذل جهود كافية لتبيِّن طرائق لتمويل الأولويات الجديدة عن طريق إعادة توزيع الموارد الموجودة لمجالات ذات أولوية دنيا. وأضاف أنه ينبغي للأمين العام، في ذلك الصدد، أن يستخدم بشكل فعال السلطة التي يتمتع بها بوصفه الموظف الإداري الأكبر في المنظمة عملا بالمادة ٩٧ من الميثاق.

١٠١ - وقال إن هناك ما مجموعه ٣ ٠١٩ ناتجا مقترحة لإيقافها، مقابل ٩١٠ في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة للسنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. بيد أن الأرقام وحدها لا تمثل بالضرورة مقياسا حقيقيا لسعي الأمين العام لتحديد الأولويات النسبية لاستخدام الموارد المتاحة. وقد جمعت معا النواتج لمرة واحدة والنواتج المتكررة، و لم تقدم معلومات متسقة بشأن ما إذا كانت النواتج المقترحة الجديدة ستحل محل النواتج المُوقفة، الأمر الذي يجعل من الصعب على الدول الأعضاء قياس مدى تصميم الأمين العام على إعادة

توزيع الموارد المتاحة لمواجهة احتياجات المنظمة. واليابان تحث على إجراء تحسينات من أجل التغلُّب على جوانب القصور تلك في المنهجية.

١٠٢ - وأضاف أن اليابان تشعر بقلق عميق إذ تلاحظ أن ما تحقق من تقدم ملموس في الجهود الرامية إلى كفالة فعالية وكفاءة الأمانة هو تقدم ضئيل. ومن المرجح، في الذكرى الستين لإنشاء المنظمة، أن يسترعي اعتماد الميزانية اهتماما عظيما في عواصم الدول الأعضاء، وقد يتبين أن العملية أكثر صعوبة مما كانت في الماضي. ولتجنب حدوث أزمة في اعتماد الميزانية، قد يكون الأخذ بنهج نمو اسمي صفري فكرة مفيدة كملاذ أخير من أجل تعزيز التحديد الدقيق للأولويات النسبية للأنشطة وتحسين الكفاءة داخل المنظمة. فالدول الأعضاء بحاجة إلى تحقيق نتائج ملموسة في مجال إصلاح الإدارة بهدف كفالة فعالية الأمانة وكفاءتها ومساءلتها، وإلا فإنها ستواجه صعوبات ضخمة في تبرير مستوى الميزانية المتزايد دوما. فميزانية الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ميزانية حاسمة الأهمية يرجح أن يكون لها تأثير ضخم على مستقبل الأمم المتحدة. وتتعهد اليابان بالعمل مع الدول الأعضاء الأخرى لبلوغ أحسن نتيجة ممكنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.